



مصلحة الضرائب
الصادر
رقم الصادر: ٧٦
تاريخ: ٢٠٢٢/١١/١٥
عدد المرفقات: ١

الرقم: التاريخ: / / Date: / / No:

تعليمات رئيس المصلحة رقم (1) لسنة 2022م

بشأن المحاسبة التقديرية لكبار ومتوسطي مكلفي ضرائب الدخل الغير مقدمين اقراراتهم في الموعد القانوني او المقدمين غير مستندين لحسابات منتظمة

نظرا للظروف الإستثنائية التي تمر بها البلاد وانخفاض نسبة الإمتثال (تقديم الإقرارات في الموعد القانوني) من قبل المكلفين وانخفاض نسبة الأداء الفني من قبل المكاتب التنفيذية وفروع الوحدة التنفيذية في الربط على الأوعية الضريبية الحقيقية للمكلفين كل ذلك انعكس آثاره سلبيا على الحصيلة الضريبية وارتفاع نسبة التهرب الضريبي، وتماشيا مع توجه الحكومة في العمل على استخدام كافة الوسائل للوصول إلى الأوعية الضريبية الحقيقية للمكلفين وتحصيل الضريبة وفق لأحكام القانون فقد عملت مصلحة الضرائب على تحصيل الإيرادات الضريبية وفقا لأحكام القانون رقم (17) لسنة 2010م ولانحته التنفيذية وذلك من خلال وضع الأسس والقواعد المحاسبية التي على أساسها يتم ربط الضريبة على كبار ومتوسطي مكلفي ضرائب الدخل وذلك على النحو التالي:-

أولاً:-

يخضع للمحاسبة الضريبية عن طريق التقدير كبار ومتوسطي مكلفي ضرائب الدخل الخاضعين لضريبة الارباح التجارية والصناعية الذين لم يقدموا اقراراتهم في الموعد القانوني أو المقدمين غير مستندين لحسابات منتظمة.

ثانياً:-

أ) يتم احتساب الضريبة المستحقة بموجب احكام القانون رقم (17) لسنة 2010م ولائحته التنفيذية من واقع صافي الربح الخاضع للضريبة المستخرج من رقم الاعمال السنوي للمكلف بموجب نسب صافي الربح وذلك على النحو التالي:-

- (5%) من اجمالي قيمة المبيعات للمواد الغذائية الاساسية(قمح-ارز-سكر-دقيق)
- (10%) من اجمالي قيمة المبيعات السنوية للأنشطة التجارية والصناعية وكذلك المقاولات.
- (20%) من اجمالي الإيرادات السنوية للأنشطة الخدمية والمهنية بما في ذلك عمولات التوزيع للمنتجات المحلية.

ب) يراعي في تطبيق احكام الفقرة (أ) أن لا تقل الضريبة المربوطة عن المبالغ المحصلة بنظام الخصم والإضافة أو المبالغ المحصلة تحت الحساب.

ج) اتخاذ الإجراءات القانونية بموجب احكام قانون ضرائب الدخل رقم 17 لسنة 2010م واحتساب الغرامات بما في ذلك غرامة عدم مسك حسابات منتظمة وغرامة عدم تقديم الإقرار بالموعد القانوني بالإضافة إلى غرامات التهرب الضريبي بعد مرور سنة من انتهاء الموعد القانوني.

